الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

نتائج احتفالية الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومؤتمر جمعيتها العامة السابع

٣-١

د. كاظم حبيب

احتفلت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مساء يوم ٢٠٠٨/٤/١٦ في القاهرة بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها، إذ كرم مجلس أمناء المنظمة تلك المجموعة من النساء والرجال الرواد الأوائل الذين ساهموا بتأسيس هذه المنظمة أو الذين ساندوا وجودها ودعموا نشاطها مادياً ومعنوياً، سواء أكان من رحل منهم عنا، أم من لا يزال يشارك ويمارس نشاطه أو دعمه لمختلف أوجه عمل المنظمة. كما عقدت المنظمة مؤتمر الجمعية العمومية السابع في يومي ١٨ و١٩/نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وقد شاركت في هذا المؤتمر مع الصديقين السيدين الدكتور حامد فضل الله (عضو مجلس الأمناء وأمين عام المنظمة في ألمانيا) والدكتور غالب العاني (عضو الأمانة العامة لمنظمة ألمانيا) كممثلين عن منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في الدول العربية/ ألمانيا (أومراس). وقد تعذر لرئيس المنظمة الأخ الأستاذ نبيل يعقوب المشاركة بهذا المؤتمر بسبب مرضه، فأتمنى له الشفاء العاجل.

انطلقت مبادرة تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان من عدة وقائع مهمة، وهي:

أن عدداً من الدول العربية قد ساهم في وضع لائحة حقوق الإنسان الدولية التي أقرت في العاشر من كانون الأول: ديسمبر من عام ١٩٤٨ وصادق عليها والتزم رسمياً بتنفيذها!

أن جميع الدول العربية، سواء أكانت تلك التي اعترفت بتلك اللوائح والمواثيق وصادقت عليها منذ البدء أم تلك التي وقعت عليها فيما بعد، لم تمارس احترام وتنفيذ المبادئ التي وردت في لائحة حقوق الإنسان والمواثيق الأخرى بأي حال، بل تم التجاوز عليها بفظاظة كبيرة وحرمت جميع مجتمعات الدول العربية من التمتع بها وممارستها. إذ لم ينشأ في العالم العربي أي نظام ديمقراطي يحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأن استمرار هذه الحالة سيقود إلى تفاقم المشكلات الداخلية والصراعات السياسية التي ستقود بدورها ومن دون أدنى ريب إلى نشوء نزاعات سياسية جديدة ذات عواقب وخيمة على الإنسان في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

كما أن عدداً من الذين شاركوا في تأسيس هذه المنظمة كانوا قبل ذاك يمارسون هم الحكم أيضاً في عدد من الدول العربية وفي إطار حكومات غير ديمقراطية و مستبدة، ثم أصبحوا هم ضحايا إرهاب السلطة بعد ذلك، إذ أدركوا أهمية وضرورة النضال من أجل سيادة القانون الديمقراطي وحرية الرأي والعقيدة والتنظيم والمساواة في المواطنة والعدالة الاجتماعية واحترام كامل لحقوق الإنسان من دون استثناء. وأدرك هؤلاء عمق وسعة الفجوة الكبيرة القائمة بين الاعتراف بمبادئ حقوق الإنسان وبين احترامها وممارستها من جانب السلطة في جميع الدول العربية أو من جانب الأفراد والمجتمعات، وأن تقليصها يستوجب النضال من أجل نشر وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان ومفهوم الحق والواجب بالنسبة للسلطة والأفراد والجماعات في آن واحد، باعتبارها قيماً ذات طبيعة عامة وكونية وشمولية وأنها تشكل جزءاً من مبادئ المجتمع المدني الديمقراطي الحديث وذات استقلالية عالية وأن بعضها لا يمكن أن يعزل عن البعض الآخر، كما في مسألة المساواة في الحقوق بين النساء والرجال، أو فصل الدين عن الدولة وتطبيق مبدأ "الدين لله والوطن للجميع" والحرية الفردية وحرية الجماعات وحق تقرير المصير.

لقد عقد المؤتمر التأسيسي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في عام ١٩٨٣ في ليماسول، عاصمة قبرص، بسبب عجز المنظمين عن تأمين دولة عربية كانت مستعدة لقبول عقده في أي مدينة فيها. وبرغم غرابة مثل هذا الموقف، وبرغم كونه يجسد حقيقة الوضع في الدول العربية وموقفها الفاضح والرافض لممارسة حقوق الإنسان والتصدي لنشوء منظمات مجتمع مدني تطالب باحترام وممارسة مبادئ حقوق الإنسان، فأن هذا الجانب السلبي في المشكلة قد منح المؤسسين فرصة أفضل للعمل والحوار ومناقشة الأفكار بحرية أكبر بهدف الوصول إلى رؤية مشتركة بين المؤتمرين حول أهداف وآفاق هذه الوجهة الجديدة في العمل.

لقد تم تكريم جمهرة كبيرة بلغ عددها حوالي ٧٣ شخصية منهم من هو على قيد الحياة ومنهم من رحل عنا. وكان بين المؤسسين الأوائل أو الداعمين لنشاطها السادة محمد فائق (مصر) وأديب الجادر (العراق) والدكتور أسعد عبد الرحمن (الأردن) والدكتور برهان غليون (سوريا) والأستاذ جاسم القطامي (الكويت) والدكتور خير الدين حسيب (العراق) والسيد الصادق المهدي (السودان) والدكتورة سعاد الصباح (الكويت) والسيدة ليلى شرف (الأردن) والدكتور محمد عبد الملك المتوكل (اليمن) والدكتور يحى الجمل والدكتور سعد الدين إبراهيم (مصر) وغيرهم. ومن بين المؤسسين والداعمين الراحلين كان الأستاذ حسين جميل (العراق) والدكتور حيدر عبد الشافي (فلسطين) والأستاذ فتحي رضوان (مصر) والأستاذ يوسف فتح الله (الجزائر)، الذي اغتيل في الجزائر، والمغيب المختطف في القاهرة الليبي السيد منصور الكخيا. وكان تكريم الأمين العام السابق الأستاذ محمد فائق مفاجأة له، إذ لم يعلن عنها ونظمت من قبل رئيس المنظمة والمدير التنفيذي للمنظمة والسفير السابق الأستاذ إبراهيم علام.

ومنذ بداية التأسيس حتى انعقاد المؤتمر السابع أمكن تأسيس ٢١ فرعاً في عدد من الدول العربية وفي دول أوروبية (ألمانيا والنمسا وبريطانيا العظمى)، في حين لا توجد منظمات مماثلة في عدد آخر من الدول العربية أو الأوروبية أو الولايات المتحدة واستراليا وكندا وفي أمريكا اللاتينية برغم وجود جاليات عربية في تلك الدول، كما توجد في دولتين هما المغرب وسوريا منظمتان عضوتان لم تتوحدا حتى الآن.

وتتعرض بعض المنظمات في بعض الدول العربية إلى مضايقات كبيرة من قبل أجهزة الأمن، ومنها سوريا، حيث اعتقل البعض من أعضاء المنظمة ومنع البعض الآخر من السفر والمشاركة في المؤتمر، ومنهم رئيس المنظمة الأستاذ راسم الأتاسي، كما تواجه المنظمة في تونس تعسفاً مستمراً، إذ لا يحق لأي إنسان الدخول إلى مقر المنظمة في ما عدا أعضاء أمانتها، أي أن هناك جهداً حكومياً وأمنياً يسعى إلى حرمان المنظمة من العلاقة المنشودة مع الناس وطرح مشاكلهم والدفاع عن حقوقهم المشروعة، على سبيل المثال لا الحصر. وقد صدر عن اجتماع الجمعية العمومية بياناً أدان ممارسة السلطات السورية لهذا المنع الذي تكرر على مدى دورتين، إضافة إلى منع ممثلين آخرين عن الحضور إلى المؤتمر، وطالب السلطات المسؤولة بالكف عن هذه السياسة والسماح لأعضاء منظمات حقوق الإنسان بالعمل دفاعاً عن حقوق الإنسان التي تتعرض إلى التجاوز المستمر من قبل تلك السلطات.

لقد كان التكريم بهيجاً ومحزناً في آن واحد، إذ أن بعض المكرمين كانوا قد رحلوا عنا ومنهم من اغتيل على أيدي قوى الإسلام السياسي الإرهابية المتطرفة، كما في حالة الأخ الجزائري السيد يوسف فتح الله أو اختطاف السيد منصور الكخيا من عدة سنوات في القاهرة وهو ليبي الجنسية، وبعضهم الآخر تعذر حضوره بسبب الشيخوخة والمرض.

نأمل أن يتواصل تقليد تكريم نشطاء حقوق الإنسان، ليس من الرواد والمولين والمسؤولين في المنظمة، بل وفي قاعدة المنظمة، أولئك الذين يعملون بصمت لنشر مبادئ حقوق الإنسان في بلدانهم ويواجهون تحديات الاعتقال والسجن والملاحقة والمحاربة بالرزق. إن أسلوب التكريم حضاري حقاً ويساهم في نشر ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان بين المواطنات والمواطنين في الدول العربية على أن لا يبقى في إطار الشخصيات الكبيرة. أملي أن تؤخذ هذه الملاحظة بنظر الاعتبار في التكريم القادم.

مقترحات أوباما وكلينتون لحل أزمة الرهن العقاري

آلن رينولدز

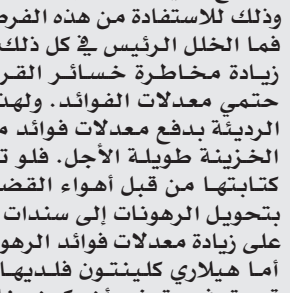

يخطط السيناتور باراك اوباما والسيناتورة هيلاري كلينتون للقيام بتثبيت "أزمة الرهن العقاري" بطرق ستعمل على تفاقم الأمور ليصبح الوضع اكثر سوءا إلى درجة كبيرة.

ادعى اوباما بان قانونه المسمى بـ"قانون إيقاف الاحتيال" سوف يعمل على إيقاف "سماسرة الرهن الذين يقومون بخداع مقترضين من ذوي الدخل المتدني لقبول قروض ليس بإمكانهم تحملها." ويقدم ذلك القانون، على وجه الدقة، وعدا بان يتم "إيقاف الصفقات التي تتم بغرض ترويج الاحتيال والمخاطرة."

يرغب اوباما في مليارات لا تحصى ولا تعد لإنشاء "صندوق لمساعدة الأفراد في إعادة تمويل رهوناتهم ولتقديم مساعدات شاملة إلى أصحاب المنازل البريئين... وسيتم الدفع إلى الصندوق، بشكل جزئي، من قبل غرامات متزايدة يتم فرضها على المقرضين الذين يتصرفون بلا مسؤولية." وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، اقترحت كلينتون بان يتم إنشاء صندوق مماثل من أموال سرية، بدأ بمبلغ ٥ مليارات دولار إلا انه سرعان ما ارتفع إلى ٣٠ مليار دولار. ومن المؤكد أن يقوم هذا النهج بمناشدة السياسيين والبيروقراطيين، الذين سيكون لديهم تسلية عظيمة عند القيام بتحديد من هم أصحاب المنازل أو المدن التي ستحصل على المساعدة المالية.

يعترف اوباما بان "هناك بعض المقترضين قاموا أيضا بالكذب للحصول على الرهونات أو للمشاركة في مضاربات غير مسؤولة". فالمشكلة تكمن في انه ليس بمقدور أي فرد أن يميز بشكل سهل الكذابين والمضاربين من أصحاب المنازل "البريئين".

كما يقوم اوباما أيضا بدعم قانون ينص على ترك قضاة الإفلاس ليقوموا بإعادة كتابة اتفاقيات الرهن وفق أهوائهم. وفي حال تمرير هذا القانون، فان من المتوقع أن يحدث ذعرا جماعيا نحو محاكم الإفلاس وذلك للاستفادة من هذه الفرصة.

فما الخلل الرئيس في كل ذلك؟ إن أي شيء يعمل على زيادة مخاطرة خسائر القروض سوف يزيد بشكل حتمي معدلات الفوائد. ولهذا السبب تقوم السندات الرديئة بدفع معدلات فوائد مرتفعة أعلى من سندات الخزينة طويلة الأجل. فلو تركنا الرهونات كي يعاد كتابتها من قبل أهواء القضاة، فإننا بذلك سنقوم بتحويل الرهونات إلى سندات رديئة، وبهذا سوف نعمل على زيادة معدلات فوائد الرهونات بشكل كبير.

أما هيلاري كلينتون فلديها نهجا اكبر يعتبر اشد قسوة. فهي ترغب أن يكون هناك تأجيل قانوني لسداد الدين بمدة ٩٠ يوما بالنسبة لحجوزات الرهن العقاري. وبعد أن يتم إعطاء مستفيدين يتم انتقاؤهم مدة ثلاثة اشهر إضافية للعيش بأجرة مجانية، سيقوم هذا الإجراء بإسقاط تراكم هائل من طلبات لم يتم تنفيذها بعد لمنازل تم حبس رهنها في السوق في الحال، مع حدوث صخب مؤذ وخطير.

كما ترغب أيضا في إملاء "تجميد أتوماتيكي" على معدلات الفوائد التي يتم فرضها على الرهن العقاري ذي معدلات الفائدة القابلة للتعديل، بحيث يتم الإبقاء على معدلات فوائد لتكون من دون المعدلات التعريفية في السوق وذلك لمدة "٥ سنوات على الأقل، أو لغاية أن يتم تحويل الرهونات إلى قروض قابلة للتحمل."

ومرة أخرى، هناك ما يقارب من نصف حجوزات الرهن قد تمت على رهونات انبثقت بفعل هبوط أسعار المنازل وليس بفعل معدلات الفوائد المرتفعة. وحتى بالنسبة للرهن العقاري ذي معدلات الفائدة القابلة للتعديل، فان معدل الفائدة سيعاد ضبطه بعد سنتين بالاستناد إلى سعر الليبور لمدة سنة واحدة. وقد هبط ذلك المعدل إلى نسبة ٢,٨ في المائة، الأمر الذي يعني بأن المدفوعات الشهرية المتصاعدة التي تتم على رهونات عقارية ذات معدلات فائدة قابلة للتعديل سوف تكون اقل من نسبة ١٠ في المائة، وليس بنسبة ٣٠ في المائة التي تدعي بها. ويكمن الخطر الحقيقي في أسعار المنازل عندما تهبط من دون حجم القرض، حيث يقوم الكثيرون عندئذ بالخلاص من الرهن بصرف النظر عن معدل الفائدة.

وفي حال قيام الكونغرس الأمريكي بالتصرف بشكل عشوائي تجاه تجميد معدلات فائدة الرهن كما ترغب كلينتون، فسوف يبدأ المقرضون بوقاية أنفسهم ضد المصادفة التي يتم بها قيام المشرعين بعمل الشيء ذاته مرة ثانية في يوم ما. ويعني ذلك انهم قد ينظرون إلى الرهونات باعتبارها استثمارات عالية المخاطر، وبناء عليه، سوف يجد المقترضون المستقبليون بأن الرهونات قد أصبحت شحيحة وغالية الثمن.

وقد فهم اوباما هذا الأمر. فهو يقول محذرا بأن "القيام بتجميد شامل مثلما تقترحه هيلاري سوف يدفع معدلات الفائدة نحو الذروة بالنسبة للأفراد الذين يحاولون الحصول على رهونات جديدة لشراء منازل أو لإعادة تمويلها."

وهذا هو عين الصواب، إلا أن اقتراحه بترك القضاة يقومون بخفض معدلات الفائدة وحجم القروض سوف يدفع معدلات الفائدة إلى الذروة، ولنفس السبب تماما!

ويكمن قلق اوباما الرئيسي في أن مسألة الحصول على رهونات للمنازل بالنسبة للعائلات من ذوي الدخل المتدني كانت تجري بمنتهى السهولة إلى درجة كبيرة. وهو يخطط أن يضع حدا بحيث يتم إيقاف ذلك من خلال: تهديد المقرضين بدفع الغرامات وبالسجن؛ وبترك القضاة يقومون بتمزيق العقود وإعادة كتابة عقود جديدة.

ومما يدعو إلى السخرية أن أحد الأسباب التي وصلنا إليها ضمن هذه الأزمة الدائرة حاليا هو أن واشنطن قد أمضت عقود السنوات القليلة الماضية في انتقاد وتغريم المقرضين بسبب عدم قيامهم بإقراض أرباب المنازل من ذوي الدخل المتدني الذين لديهم سجلات ائتمان رديئة، وهي ممارسة سميت باسم "ريد لاينغ" (امتناع البنوك عن إقراض طبقة معينة من العملاء). أما في الوقت الحالي، فيخطط اوباما إلى معاقبة المقرضين عن طريق محاكم جنائية ومحاكم إفلاس، بشكل قد يؤدي إلى إعادة تلك الممارسة من جديد!

النوع الاجتماعي في البحوث والسياسات الاقتصادية العربية والاقليمية

هاني الحوراني

استضاف البنك الدولي في مقره في واشنطن يومي ٥ و ٦ نيسان/ابريل الجاري لقاء مشتركاً بين الشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية (أنجد) والشبكة الفارسية للنوع الاجتماعي "ومبادرة البحوث الاقتصادية المراعية للنوع الاجتماعي وتحليل السياسات"، والأخيرة مبادرة مشتركة ما بين البنك الدولي ومركز المرأة العربية للبحوث والتدريب (كوثر) ومقره تونس. ومناسبة اللقاء الذي سعدت بالمشاركة فيه، هو الاطلاع على آخر تقارير البنك الدولي الخاصة بحالة التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من وجهة نظر النوع الاجتماعي. والأهم من ذلك الاستماع إلى تقارير عن أول مسابقة للباحثين الاقتصاديين في دول المنطقة والمخصصة لتشجيع الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي، كما خصص جانب من اليوم الثاني من اللقاء لبحث سبل تحويل نتائج الدراسات إلى آليات تكفل إيصالها إلى صانعي القرار في المنطقة، وفتح الباب للمرحلة الثانية من مسابقة الباحثين الشباب من أجل ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في البحوث الاقتصادية.

وعلى الرغم من غرابة أن ينتقل الباحثون والباحثات والخبراء من دول المنطقة إلى العاصمة الأمريكية لمناقشة نتائج الأبحاث التي خرجت بها الجولة الأولى من المسابقة، إلا إنها كانت فرصة هامة للتعرف على جيل جديد من الباحثات والباحثين الاقتصاديين من مختلف الدول العربية وتركيا وايران وأفغانستان.

لقد انطلقت فكرة المسابقة البحثية من حقيقة أن العالم العربي قد تخلف عن بقية الأقاليم الأخرى في العالم من حيث مراعاة النوع الاجتماعي على صعيد المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إذ بالرغم من التحسن الملموس في أوضاع المرأة من حيث القدرة على الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، إلا إنها ما زالت متأخرة جداً على صعيد المشاركة الاقتصادية والسياسية. ولذلك فقد توجه الاهتمام نحو تشجيع إدماج النوع الاجتماعي في البحوث والسياسات الاقتصادية من أجل تحسين قدرة وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية، وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام قدرات ومواهب واسعة للإستفادة من زخم العوائد المالية لإرتفاع أسعار النفط وخلق قطاع خاص أكثر تنوعاً. حيث يحتاج هذا الأمر إلى جيل جديد من الاقتصاديين المؤهلين الذين لديهم الإدراك اللازم لإدماج النوع الاجتماعي في الحياة الاقتصادية.

ومن هنا انطلقت "مبادرة البحوث الاقتصادية المراعية للنوع الاجتماعي وتحليل السياسات" في تونس قبل عامين، التي مولها البنك الدولي ونهضت بتنفيذها شبكتان للبحوث العربية والفارسية المراعية للنوع الاجتماعي.

ولقد أثمرت المسابقة عن استقطاب ستين مشاركة بحثية من مختلف دول المنطقة، تم اعتماد ٢٧ منها لغايات الدعم. والملفت للانتباه أن ٢٤ بحثاً منها اعد باللغة الإنجليزية وبحثين اثنين باللغة العربية وبحثا واحدا باللغة الفرنسية. وبطبيعة الحال فقد عرضت الأبحاث ونوقشت باللغة الانجليزية خلال اللقاء المذكور. تم في لقاء واشنطن مناقشة معظم الأبحاث المعتمدة، حيث توزعت ما بين عدة محاور وموضوعات دراسية، مثل المشاركة النسائية في قوة العمل، التعليم والتدريب كمحرك لتمكين المرأة، الإصلاح الصحي ودور المرأة كمقدمة للخدمات الصحية ومستقبلة لها، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والريادة في مجال الأعمال، التحليل الاقتصادي للتمكين من وجهة نظر النوع الاجتماعي، فعالية مكافحة الفقر وتمكين المرأة.

لقد توزعت الأبحاث التي عرضت في اللقاء المذكور بصورة غير متساوية بين المحاور الست الرئيسية، فقد حظيت قضايا الفقر والتنمية البشرية بست دراسات وتلتها الدراسات الخاصة بمشاركة المرأة في العمل، والتحليلات الاقتصادية —الاجتماعية والتمكين من حيث النوع الاجتماعي بأربع دراسات لكل منها، فيما قدمت ثلاث دراسات في كل محور من المحاور الأخرى كالتعليم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادية الأعمال والصحة.

وإذا جاز توزيع الأبحاث المعتمدة حسب البلدان فإن الحصة الأكبر من الأبحاث كانت من نصيب باحثات من مصر، بمعدل ست دراسات، وتلتها المغرب التي قدمت أربعة أبحاث. وتمثلت مساهمة فلسطين بعدد مماثل، أي أربعة أبحاث، ثم كل من تركيا وايران التي قدمت كل منهما ثلاثة أبحاث، فيما قُدم بحثان من كل من الأردن وتونس، وحظيت بلدان مجلس التعاون الخليجي بثلاثة أبحاث، وكان هناك بحث واحد من كل من لبنان، اليمن، السودان و جيبوتي.

وإذا كنا لا نريد ان نحمل التوزيع السالف للأبحاث حسب البلدان دلالات لا تحتملها، فإن إيراد هذا التوزيع ربما يشكل حافزاً لباحثي البلدان التي تتمتع بقدرات بحثية جيدة، مثل لبنان وتونس والأردن، لتعزيز مشاركتها في هذا المضمار.

لقد وفر لقاء واشنطن مناسبة هامة للتعرف على جيل جديد من باحثي وباحثات العالم العربي والشرق الأوسط، من بينهم نسبة ملموسة تعمل في الجامعات الأمريكية والاوروبية، وقد أخذ هؤلاء على عاتقهم مهمة غرس وتجذير البعد الجندري في البحوث الاقتصادية، وهي مقاربة ناشئة في بحوث المنطقة.

وإذا كان بعض المشاركين في اللقاء قد عاب على الأبحاث المقدمة ضعف الاطار النظري والمفاهيمي للنوع الاجتماعي، من خلال تركيزه على الجنس وليس على الدور الاجتماعي، إلا أن هذا النوع من الضعف المنهجي متوقع ومفهوم بالنسبة لمقاربات حديثة وناشئة على العلوم الاجتماعية العربية، علماً بأن مثل هذه الملاحظة لا تنطبق على جميع الابحاث المقدمة.

ولعل القائمين على المسابقة يلتفتون في المرحلة المقبلة إلى الملاحظات والمقترحات التي يمكن سوقها على أبحاث المرحلة الأولى منها، ولا سيما ضرورة التفريق ما بين الأبحاث الأكاديمية المقدمة للجامعات وما بين الأبحاث المقدمة للمسابقة، من حيث أن هدف الأخيرة هو التأثير في السياسات. فعلى الرغم من ان غالبيتها مثلت أبحاثاً رصينة يمكن البناء عليها للتأثير في صانعي القرار، الا أن بنية الأبحاث وطريقة إعدادها يجب أن تقوم من حيث المبدأ على استهداف التأثير في السياسات أو إقتراح سياسات. وهذه، على كل حال، مهارات بحثية، ليس من السهل اكتسابها مباشرة من الجامعات والمعاهد الأكاديمية العربية.

ومن ناحية أخرى فإن من المفيد أن يشجع القائمون على المسابقة اعداد دراسات مقارنة على صعيد الاقليم حول موضوعات منتقاة، وتشجيع قيام مجموعات بحث متنوعة الجنسيات حول موضوعات موحدة، وربط مراكز الابحاث المستقلة في بلدان المنطقة مع المبادرة وتشجيعها على إغناء المشاركة.

أما على صعيد محاور المراحل اللاحقة من المسابقة البحثية فإن من المفيد أن يتوجه الاهتمام إلى حقول جديدة مثل السياسات المالية والموازنات الحكومية المراعية للنوع الاجتماعي، ودراسة الحاكمية في البلديات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والأحزاب من وجهة نظر النوع الاجتماعي.

يبقى أن ننوه في الختام إلى القوة المحركة الرئيسية للمبادرات الخاصة بالنوع الاجتماعي في المنطقة، ونعني به مركز المرأة العربية للبحوث والتدريب (كوثر)، وهي نتاج توليفة مبتكرة من المساهمات المدنية والحكومية والدولية في إطار تنظيمي واحد. ان كوثر هي قصة نجاح فريدة لمنظمة إقليمية أطلقت العديد من المبادرات والشبكات المتمحورة حول تعزيز دور المرأة في الحياة العربية وتحقيق العدالة الجندرية. وبذكر هذه المنظمة لا يمكن الا التوقف أمام شخصية د. سكينة بوراوي مديرة "كوثر" والعقل المدبر لسلسلة المبادرات والشبكات التي أطلقتها خلال السنوات الأخيرة، حيث جمعت سكينة بوراوي بصورة استثنائية ما بين تميزها الأكاديمي كعالمة اجتماع وبين قدراتها التنظيمية والادارية العمالية، ما جعل كوثر لاعباً إقليمياً رئيسياً في بحوث وسياسات التنمية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

مقر البنك الدولي في واشنطن